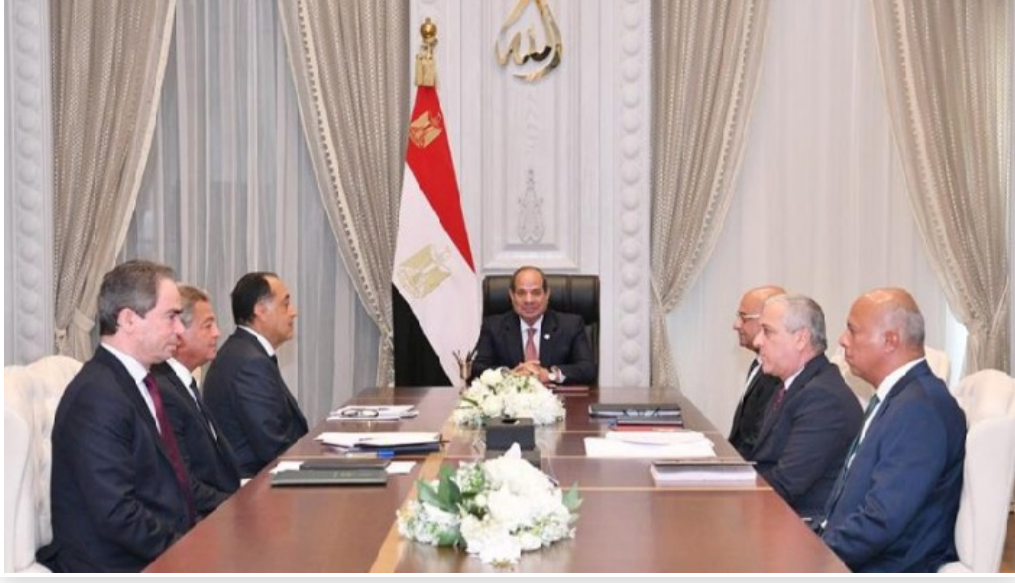


دعوة السيسي لتطوير الإعلام تعيد تدوير الوعود وتخفي القمع وتتجاهل مطالب الصحفيين



الاثنين 20 يوليو 2026 07:00 م

وجّه قائد الانقلاب العسكري عبد الفتاح السيسي حكومته خلال افتتاح مقر القيادة الاستراتيجية بالعاصمة الجديدة في 4 يوليو 2026 إلى عقد اجتماع إعلامي سنوي يوم 3 ديسمبر وفتح المجال للرأي والرأي الآخر بما يؤدي وفق خطابه إلى تطوير الإعلام المصري

وتكشف الدعوة تناقضًا سياسيًا صارخًا لأن السلطة التي تطلب حوارًا إعلاميًا هي نفسها التي بنت منذ 2013 منظومة للصوت الواحد وحجبت المواقع ولاهقت الصحفيين وأغلقت المجال العام ثم عادت لتعرض المؤتمر بدلًا عن الحرية الغائبة

حرية غائبة تحت الهيمنة

في البداية ربط السيسي تطوير الإعلام بفتح حوار موضوعي يسمح بتعدد الآراء وبناء الوعي في إطار الاحترام لكنه لم يعلن إنهاء القيود الأمنية أو وقف الملاحقات أو رفع الحجب وهي الإجراءات التي تسبق أي حديث جاد

وبحسب مؤشر حرية الصحافة لعام 2026 احتلت مصر المرتبة 169 من بين 180 دولة بعدما جاءت في المرتبة 170 خلال 2025 وهو موقع متأخر يؤكد استمرار غياب التعددية رغم التحسن المحدود بدرجة واحدة

ومن جانبه يرى قطب العربي رئيس المرصد العربي لحرية الإعلام أن الصحفيين يعملون تحت تضيق شديد يشمل منع البرامج والكتاب والتوجيه بما يجوز قوله والهيمنة على المؤسسات وهو تشخيص يضع الحرية قبل المؤتمرات والوعود الرسمية

وفي المقابل وثقت منظمات حقوقية استمرار حجب أكثر من 600 موقع إلكتروني من بينها منصات صحفية مستقلة دون أوامر قضائية واضحة وهو ما يحرم المؤسسات من جمهورها ويهدد مواردها ويقيد حق المواطنين في المعرفة والوصول إلى المعلومات

كما سجلت لجنة حماية الصحفيين وجود 18 صحفيًا خلف القضبان في مصر خلال يونيو 2026 بينما تواصل السلطات استخدام اتهامات نشر الأخبار الكاذبة والانضمام إلى جماعات محظورة لمعاينة صحفيين وكتاب بسبب مواد نقدية أو منشورات سياسية

وعلى المستوى المؤسسي ساهمت عمليات الاستحواذ المرتبطة بجهات الدولة والأجهزة السيادية في تقليص تنوع الملكية والمحتوى حتى أصبحت القنوات والصحف العامة والخاصة تدور داخل خطاب متقارب لا يسمح بمعارضة مؤثرة أو تحقيقات مستقلة في ملفات السلطة

وإضافة إلى ذلك يعيد السيسي بصورة متكررة ربط بناء مؤسسات الجمهورية الجديدة بالخوف من أحداث عام 2011 وهو ما يفسر تمسك النظام بالسيطرة على المجال العام واعتبار الوعي المستقل احتمالاً أمنيًا يجب احتواؤه لا حقًا للمجتمع

ومع ذلك لا يمكن تحديث الإعلام بشراء معدات أو تطوير المطابع والاستوديوهات بينما يبقى الصحفي معرّضًا للحبس والحجب والمنع لأن جودة المحتوى تبدأ بحرية الوصول إلى المعلومات وحق النقد وتعدد مصادر الملكية واستقلال غرف الأخبار عن التعليمات

لذلك تبدو دعوة الرأي والرأي الآخر محاصرة منذ إعلانها إذ لم تصبحها قرارات بإطلاق الصحفيين أو رفع الحجب أو وقف التدخل الأمني وهو ما يجعلها رسالة علاقات عامة لا تحولًا فعليًا في سياسة النظام تجاه الإعلام

تاريخيًا لم تكن الدعوة الإعلامية منفصلة عن سلسلة إعلانات سابقة شملت تخصيص عام 2022 للمجتمع المدني وإطلاق الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان والدعوة إلى الحوار الوطني وتنشيط الأحزاب بينما استمرت القيود القانونية والأمنية بعد انتهاء الفعاليات

وفي هذا السياق مرت 4 أعوام بعد عام المجتمع المدني دون فتح مستدام للفضاء الحقوقي كما استمرت الملاحقات والحبس الاحتياطي والتضييق على المنظمات وهو ما جعل الفارق واسعًا بين العناوين الرسمية والواقع الذي تعيشه المؤسسات المستقلة

ومن ناحية أخرى أسفرت دعوات تطوير الحياة السياسية عن انتخابات تسيطر عليها قوائم الموالة وأحزاب قريبة من السلطة مع تضييق فرص المعارضة الحقيقية وهو النموذج نفسه الذي يخشى صحفيون انتقله إلى المؤتمر الإعلامي عبر مشاركة منتقاة ونتائج معدة

ووفقًا لرؤية حمزة زوبع السابقة فإن النظام يستشعر خطر الغضب الشعبي ويلجأ إلى أدوات السيطرة حين يتسع الاحتقان وهو تقدير يفسر التعامل الأمني مع الإعلام باعتباره وسيلة لمنع الحراك لا مساحة عامة لعرض الوقائع والبدائل

علاوة على ذلك انعقد الحوار الوطني بدعوة رئاسية وأصدر عشرات التوصيات في ملفات سياسية واقتصادية واجتماعية لكن كثيرًا منها بقي دون تنفيذ ملزم وهو ما يعزز مخاوف تحول اجتماع الإعلام إلى منصة كلام جديدة بلا سلطة على السياسات

وبالتزامن مع الدعوة تسلمت الحكومة تقرير لجنة تطوير الإعلام الذي ضم أكثر من 165 ورقة عمل واستغرق 175 ساعة من المناقشات ثم طالبت بتحويله إلى خطة تمتد حتى ديسمبر وهو ما يعني أن أوراق الإصلاح موجودة بالفعل

غير أن تحديد يوم 3 ديسمبر لارتباطه بصور الوقائع المصرية عام 1828 يمنح المؤتمر رمزية تاريخية لا تضمن التنفيذ لأن أزمة الصحافة لا تتعلق بغياب المناسبات بل بسلطة تمنع المعلومات وتتحكم في التراخيص وتلاحق الأصوات الناقدة

ومن ثم قد يتحول المؤتمر السنوي إلى نسخة من ورش واجتماعات سابقة تستنزف وقت الصحفيين في مناقشة التشخيص المعروف ثم تصدر توصيات جديدة قبل عودتهم إلى مؤسسات تعاني الرقابة وتراجع الأجور وانخفاض التوزيع وفقدان ثقة الجمهور

مطالب مهنية على الرف

مهنيًا قدم المؤتمر العام السادس للصحافة المصرية الذي عقدته نقابة الصحفيين بين 14 و16 ديسمبر 2024 حزمة توصيات تفصيلية تناولت الحريات والتشريعات ومستقبل المهنة واقتصاديات المؤسسات وهو ما يلغي الحاجة إلى بدء التشخيص من الصفر

وبناء على تلك التوصيات طالبت النقابة بإصدار قانون حرية تداول المعلومات وإلغاء العقوبات السالبة للحرية في قضايا النشر وإزالة القيود التشريعية المخالفة للدستور حتى يستطيع الصحفي أداء عمله دون خوف من السجن أو الملاحقة

كذلك دعت التوصيات إلى الإفراج عن الصحفيين المحبوسين ورفع الحجب عن المواقع وضمان عدم إضافة محتجزين جدد بسبب الرأي وهي خطوات قابلة للتنفيذ الفوري ولا تحتاج مؤتمرًا سنويًا أو لجأًا إضافية لإثبات ضرورتها المهنية والدستورية

أما تعديل قانون تنظيم الصحافة والإعلام فيبقى مطلبًا رئيسيًا بسبب الصلاحيات الواسعة المتعلقة بالحجب والمنع والترخيص والعقوبات المالية وهي أدوات تسمح للسلطة التنظيمية بالتدخل في المحتوى بدل حماية استقلال المؤسسات وتنوع الأصوات وحقوق الجمهور في المعرفة

اقتصاديًا طالبت النقابة بتحسين أجور الصحفيين بما يواكب التضخم ومعالجة أزمات المؤسسات باعتبار الصحافة صناعة استراتيجية لأن انخفاض الدخل يدفع العاملين إلى ترك المهنة أو قبول أعمال إضافية ويجعل غرف الأخبار أكثر تعرضًا لضغوط الممولين والإدارة

وفي رأي معدود الولي نقيب الصحفيين الأسبق يرتبط تطوير المؤسسات الصحفية بمعالجة مشكلاتها الاقتصادية والمالية وحماية حقوق العاملين مع إدارة مستقلة على أسس مهنية واقتصادية سليمة وهو ما يجعل الاستقلال المالي شرطًا لممارسة صحفية مستقرة

تشريعًا تشمل الوصفة المهنية مراجعة قواعد إصدار الصحف وسرعة البت في طلبات التراخيص ورفض الممارسات الاحتكارية وضمان استقلال المؤسسات العامة والخاصة بما يمنع احتكار السوق والخطاب معًا ويفتح المجال أمام منصات قادرة على المنافسة والوصول إلى الجمهور

ولهذا لا يحتاج إصلاح الإعلام إلى مؤتمر يحتفل بتاريخ الصحافة بقدر حاجته إلى تنفيذ توصيات الصحفيين وإطلاق زملاتهم ورفع الحجب وإتاحة المعلومات وتحسين الأجور وإنهاء سيطرة الأجهزة وهي إجراءات تختبر صدق السلطة قبل أي كلمات جديدة

وأخيرًا تظل دعوة السيسي فاقدة للمصداقية ما دام النظام يحتفظ بأدوات القمع نفسها لأن السلطة لا تستطيع صناعة إعلام مهني حر وهي تخشى السؤال والمعلومة والنقد وسيبقى اجتماع ديسمبر غطاءً شكليًا حتى تتقدم الحرية على السيطرة